المواجهات مستمرة وبور تدخل على خط المعارك

جنوب السودان : مجلس الأمن يحذر من الحرب الأهلية .. ومشار ينفي الانقلاب

عواصم - «وكالات» : حذر رئيس مجلس الأمن الدولي من أن العنف في دولة جنوب السودان، والذي يعتقد على نطاق واسع بأن له أبعادا عرقية، يمكن أن يتصاعد ليتحول إلى حرب أهلية في حين قال مسؤول أممي إن اشتباكات نشبت بين جنود متناحرين في جنوب السودان حول ثكنات قرب بلدة بور ليتسع نطاق القتال الذي بدأ في العاصمة جوبا وأثار مخاوف من اندلاع صراع مدني أوسع في البلاد.

وقال حسين مار نائب حاكم ولاية جونقلي حيث تقع بلدة بور لرويترز إن القتال اندلع ليل الثلاثاء في اثنتين من الثكنات العسكرية مضيفا أن القتال أصاب سكان المنطقة بالذعر خوفا من امتداده إلى البلدة.

وتحدث مسؤولون من الأمم المتحدة امس عن اندلاع قتال في منطقة بور التي شهدت أعمال عنف عرقية عام 1991.

وفي تصريحات لبي بي سي قال جيرار أرو ، مندوب فرنسا بالمنظمة الدولية، إن الأمم المتحدة تلقت تقارير تشير إلى أن المئات قتلوا في أعمال عنف منذ «محاولة إنقلاب» يوم الأحد الماضي.

غير أنه أشار إلى أن المدنيين لايتعرضون للاستهداف المخطط.

وقال إن 20 الف شخص لجأوا إلى مقار الامم المتحدة في جوبا، عاصمة جنوب السودان. وحذر من أن الإمدادات الغذائية والطبية تنفد بسرعة.

وعبر أرو عن «القلق البالغ» من الوضع في جوبا. وقال «هناك عدد كبير من القتلى .. هذا واضح.»

في الوقت نفسه، قال بان جي مون أمين عام الأمم المتحدة إنه يشعر بقلق عميق ازاء «خطر استهداف العنف لفئات بعينها».

وناشد الجميع وقف إطلاق النار فورا.

وكان هيرفي لادسوس، مبعوث الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام قد قال إن عدد ضحايا الاشتباكات في جوبا بين فصائل عسكرية متناحرة يتروح بين 400 و 500 قتيل.

وقال إن هذا الرقم جاء بناء على تقريرين لعدد الجثامين التي نقلت إلى المستشفيات في العاصمة جوبا.

وعلى إثر ذلك حثت الولايات المتحدة مواطنيها على مغادرة هذا البلد فورا، وعلقت العمليات العادية في سفارتها. ودعا وزير الخارجية جون كيري أثناء زيارة لمدينة تاكلوبان بالفلبين إلى إيجاد حل «سلمي وديمقراطي للأزمة».

وقال كيري للصحافيين «تؤمن الولايات المتحدة إيمانا قويا بأنه يجب على الأطراف الامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى تصعيد التوترات. والخلافات السياسية يجب حلها بالسبل السلمية والديمقراطية».

من جانبه نفى القيادي بجنوب السودان رياك مشار قيامه بمحاولة انقلاب في جنوب السودان واتهم الرئيس سلفاكير ميارديت بتلفيق الادعاء واتخاذه ذريعة لاضطهاد خصومه السياسيين، بينما وصف رئيس مجلس الأمن الحالي مندوب فرنسا جيرار أرو الصراع بأنه «عرقي».

وفي أول تصريح يدلي به منذ بدء المعارك في جوبا مساء الأحد، قال مشار متحدثا من مكان غير معروف «لم تكن هناك محاولة انقلاب. ما جرى في جوبا كان سوء تفاهم بين الحرس الرئاسي».

وأوضح مشار الذي لا يزال رسميا نائب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمة بجنوب السودان «ليس لدي أي اتصال أو معرفة بمحاولة انقلابية. كما أنه ليس هناك أي مسؤول في الحركة الشعبية له علاقة بالانقلاب المزعوم».

واضاف النائب السابق لرئيس جنوب السودان في تصريح أدلى به امس للموقع الإلكتروني لصحيفة سودان تريبيون ومقره باريس أن «سلفاكير كان يبحث فقط عن ذريعة لاتهامنا زورا من أجل إحباط العملية الديمقراطية التي تدعو لها جماعتنا باستمرار» معتبرا أن «سلفاكير قد خرق الدستور مرارا وتكرارا ولم يعد الرئيس الشرعي» لجنوب السودان.

وتابع «ما كنا نريده هو العمل ديمقراطيا على تغيير الحركة الشعبية. لكن سلفاكير يريد استخدام محاولة الانقلاب المزعومة من أجل التخلص منا للسيطرة على الحكومة والحركة الشعبية. لا نرغب فيه رئيسا لجنوب السودان بعد الآن».

وتقول السلطات إن مشار «الهارب» مطلوب القبض عليه. واعلنت الحكومة الثلاثاء اعتقال عشرة من كبار الشخصيات بينهم ثمانية وزراء سابقين بالحكومة التي اقيلت في يوليو/ الماضي ابرزهم وزير المالية السابق كوستي منيبي، مع إقالة مشار نفسه من قبل الرئيس سلفاكير.

وحملت زوجة الأمين العام للحركة الشعبية بجنوب السودان باقان أموم الحكومة مسؤولية سلامته، وقالت إن قوة اعتقلته واقتادته من منزله إلى مكان مجهول.

ويسلط اعتقال شخصيات بارزة مثل أموم ومنيبي الضوء على حجم الانقسامات في جنوب السودان بعد أقل من عامين ونصف العام على انفصاله عن السودان.

ويوجد خلاف علني بين مشار وسلفاكير داخل الحزب الحاكم، الجناح السياسي لحركة التمرد الجنوبية التي حاربت قوات الخرطوم خلال الحرب الأهلية الطويلة «1983-2005».

وتعود المنافسة بين الاثنين إلى سنوات الحرب. ففي عام 1991 حاول مشار -دون جدوى- الإطاحة بالقيادة التاريخية للجيش الشعبي لتحرير السودان الذي كان سلفاكير من كوادره.

وعلى الإثر، انقسمت حركة التمرد على أسس قبلية وانشق عنها مشار لينضم في وقت ما مع قواته إلى جيش الخرطوم الذي استخدمه ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان، قبل أن يعود من جديد إلى صفوف التمرد مطلع الألفية.

وينتمي الرئيس سلفاكير لقبيلة الدينكا كبرى قبائل جنوب السودان، بينما ينتمي مشار لقبيلة النوير ثاني كبرى القبائل بجنوب السودان والمنافسة الرئيسية تاريخيا للدينكا.

يذكر أن جنوب السودان أحد أفقر الدول وأقلها تطورا بأفريقيا رغم امتلاكه احتياطات نفطية هائلة. وتعاني البلاد من فقر مدقع إذ تكته مخزونات أسلحة خلفتها عقود من الحرب الأهلية قبل الانفصال عن السودان.

جنود من جيش جنوب السودان خارج جوبا

انتقادات غربية للاتفاق الاقتصادي بين البلدين

أوكرانيا: المعارضة تتهم يانوكوفيتش ببيع البلاد لروسيا

بوتين و يانوكوفيتش

كييف - «وكالات» : قال زعيم المعارضة الأوكرانية فيتالي كليتشكو امس الاول إن الرئيس فيكتور يانوكوفيتش فرط في مصالح أوكرانيا الوطنية واستقلالها بموافقته على حزمة إنقاذ من روسيا بقيمة 15 مليار دولار، واتهمه ببيع البلاد لروسيا.

وأضاف كليتشكو مساء أمس الاول في كييف أمام آلاف المحتجين على هذا الاتفاق، «لقد تخلى «الرئيس» عن المصالح الوطنية لأوكرانيا، وفرط في استقلالها وإمكانية توفير حياة أفضل لكل أوكراني»، ودعا إلى إجراء انتخابات مبكرة اعتبارا من مارس المقبل، معلنا أنه يريد مقابلة يانوكوفيتش «في الحلبة».

ودوليا أعلنت واشنطن أن الاتفاق الاقتصادي الذي وقعته أوكرانيا وروسيا «لا يستجيب لمطالب المتظاهرين» المؤيدين للتعاون مع أوروبا.

وقال المتحدث باسم الرئاسة الأمريكية جاي كارني في مؤتمره الصحفي اليومي، «نحث الحكومة الأوكرانية على إيجاد الوسيلة لرسم طريق نحو مستقبل أوروبي سلمي عادل ومزدهر اقتصاديا يتطلع إليه الأوكرانيون... والدخول في حوار فوري مع المعارضة ومع كل الذين عبروا عن رغبتهم في قيام أوكرانيا أفضل عبر التظاهر في الشارع».

وبدوره، انتقد وزير الخارجية الألماني الجديد فرانك فالتر شتاينماير ما عده استغلالا من روسيا لحاجة أوكرانيا إلى المساعدات، ومنع أوكرانيا من توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وأعلن شتاينماير أنه سيبذل جهدا في تسوية الأزمة الأوكرانية، وسيبحث عن حل لهذه الأزمة أثناء زيارته المزمعة قريبا للجارة بولندا.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أعلن -عقب محادثات جمعته مع نظيره الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش أمس الاول في الكرملين- جملة من القرارات الاقتصادية لفائدة أوكرانيا، منها موافقة موسكو على استثمار 15 مليار دولار في السندات الحكومية الأوكرانية.

كما أعلن بوتين تخفيضا في سعر الغاز الذي تصدره بلاده إلى كييف بمقدار الثلث، علاوة على رفع العوائق التجارية بين البلدين وتدعيم العلاقات الاقتصادية.

من جهة أخرى، أكد بوتين -الذي قال عند استقباله نظيره الأوكراني في الكرملين إنه يعد كييف أحد الشركاء الإستراتيجيين لروسيا- أن مسألة انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الجمركي الذي تقوده موسكو وترفضه المعارضة الأوكرانية المؤيدة لأوروبا لم تطرح في محادثات الطرفين.

وشدد بوتين على أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الرئيس الأوكراني لا يرتبط بأي شروط، في حين وصف يانوكوفيتش المفاوضات مع بوتين بأنها كانت «بناءة وجوهرية».

وقبل لقاء الكرملين، حذر المعارض الأوكراني أرسيني ياتسينيوك الرئيس الأوكراني من أي محاولة لضم أوكرانيا إلى الاتحاد الجمركي الذي تقوده موسكو. وقال إنه «إذا فعل ذلك فسيكون الأمر بالنسبة له بمثابة تذكرة ذهاب فقط، وقد لا يعود من موسكو».

يشار إلى أن الأزمة السياسية في أوكرانيا دخلت أسبوعها الرابع وسط احتجاجات ضخمة في شوارع كييف، بعد أن رفض الرئيس توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي الشهر الماضي، وهو ما أغضب أنصار الانضمام إلى الفضاء الأوروبي.

تركيا: أردوغان يقصي مديري خمس شعب أمنية في أكبر قضايا فساد

إسطنبول - «كونا»: ذكرت وسائل الإعلام التركية امس أن رئيس الوزراء رجب طيب إردوغان أصدر تعليمات بعزل مدراء خمس شعب أمنية تتولى التحقيق في أكبر قضايا الفساد في تاريخ البلاد بإسطنبول.

وقالت وكالة إخلاص للأنباء التركية إن اردوغان أصدر تعليمات صباح الامس بعزل مدراء خمس شعب تابعة لمديرية أمن إسطنبول وهم يعقوب صايجيلي مدير شعبة مكافحة الجريمة المالية وطغرول طورهال مدير شعبة مكافحة التهريب ونظمي أرديج مدير شعبة مكافحة الجريمة المنظمة وعمر كوسه مدير شعبة مكافحة الإرهاب وارسان إرجكتي مدير شعبة النظام.

وأضافت أن تلك الخطوة تأتي في إطار عملية مداهمة شنتها قوات الأمن التابعة لشعبة مكافحة الجريمة المالية في إسطنبول أمس ضد مجموعة كبار رجال الأعمال والمسؤولين وأبناء الوزراء.

وأشارت إلى أن عملية المداهمة جاءت بناء على أدلة تتهم المعتقلين في قضايا فساد وتلقي رشاوى من بين تهم أخرى.

وكانت قوات الأمن التركية قد داهمت أمس الاول مقار عدد من كبار رجال الأعمال وأبناء الوزراء والمسؤولين في كل من مدينة إسطنبول والعاصمة أنقرة واعتقلت على إثرها 52 شخصا في مقدمتهم أبناء وزير الداخلية معمر غولار ووزير الاقتصاد ظفر تشاغليان ووزير البيئة والتخطيط العمراني إردوغان بايراقتار وعمدة حي الفاتح في إسطنبول مصطفى دمير وصاحب مجموعة شركات «آغا أوغلو» علي آغا أوغلو والمدير العام لبنك خلق «البنك الأهلي» سليمان أسلان وكذلك المدير العام لشركة أملاك للعقارات ورجل الأعمال الإيراني الأذربيجاني رضا ضراب.

سفينتان صينية وأمريكية تدشنان حوادث منطقة الدفاع الجوي الجديدة

بكين - «وكالات» : أكدت الصين امس أن سفينة للبحرية الصينية وأخرى للبحرية الأمريكية تفادتا اصطداما وشيكا في بحر جنوب الصين الذي تشمله منطقة الدفاع الجوي التي أعلنتها الصين وأثارت جدلا وقلقا واسعين، وكانت واشنطن قد أكدت الحادث الأسبوع الماضي.

ونشرت وزارة الدفاع الصينية تفاصيل الحادث في بيان لها نشر على موقعها الإلكتروني، وقالت إن سفينة للبحرية الصينية وسفينة حربية أمريكية «التقتا» في بحر جنوب الصين، مؤكدة بيانا صدر في وقت سابق من واشنطن، افاد بأن حاملة صواريخ أمريكية موجهة تفادت الاصطدام بسفينة حربية صينية مرت على مقربة منها في بحر جنوب الصين.

وكان البيان الأمريكي قد ذكر أن سفينة البحرية الأمريكية اضطرت للقيام بمناورة لتفادي التصادم. وقال البيان الصيني «خلال اللقاء تصرفت سفينة البحرية الصينية بشكل لائق وفقا لأعراف البروتوكول الصارمة».

وأوضح البيان أن وزارتي الدفاع الصينية والأمريكية قد أعلمتا بالحادث وتم إبلاغهما بتطورات الموقف بصورة مستمرة ومن خلال قنوات الاتصال الاعتيادية، واعتبر الحادث «فرصة جيدة» لتقوية العلاقات الصينية الأمريكية في المجال العسكري.

وقال البيان «إن الطرفين يرغبان في تقوية اتصالاتهما والحفاظ على درجة عالية من التنسيق، وبذل الجهود لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة». وقال خبراء أن التصادم الذي تم تفاديه بين السفينة الأمريكية كاوبن والسفينة الصينية الموجودة جوار حاملة الطائرات الصينية الوحيدة لياونينغ، يعتبر الحادث البحري الأكبر في بحر جنوب الصين الذي يضم مناطق متنازع عليها بين دول المنطقة. ويأتي الحادث في وقت يرتفع فيه مستوى التوتر في منطقة بحر الصين بعد أن أعلنت بكين منطقة دفاع جوي وحاولت فرض إجراءات على الطائرات والسفن التي تعبر أجواء ومياه الأجزاء الشمالية العليا من بحر جنوب الصين، الأمر الذي أثار اعتراضات من الولايات المتحدة وحليفيها في المنطقة اليابان وكوريا الجنوبية. يذكر أن التوتر الذي يثيره النزاع على بحر جنوب الصين قد ارتفعت حدته، بعد مطالبات متزايدة من الصين للسيادة على مناطق في البحر غنية بالنفط والغاز، الأمر الذي يثير مخاوف من حدوث مواجهات عسكرية تنخرط فيها حتى الفلبين وفيتنام.

في محاولة لإجبار شيناواترا على الاستقالة

تايلند: المحتجون يصعدون تحركاتهم .. اليوم

جانب من احتجاجات بانكوك

بانكوك - «وكالات» : قال المتظاهرون المناهضون للحكومة في تايلاند انهم سيصعدون احتجاجاتهم في محاولة لإجبار رئيسة الوزراء ينجلوك شيناواترا على ترك منصبها والدفع من أجل إصلاحات انتخابية قبل إجراء الانتخابات العامة.

وتراجعت اعداد المتظاهرين في شوارع العاصمة إلى نحو 2000 متظاهر خلال الاسبوع الماضي لكن زعيمهم نائب رئيس الوزراء السابق سوتيب توجسوبان دعا إلى مسيرات في الطرق الرئيسية بوسط بانكوك يومي الخميس والجمعة يليها تجمع حاشد يوم الاحد.

وحشد سوتيب 160 الف متظاهر حول مكتب ينجلوك في 9 ديسمبر عندما دعت لإجراء انتخابات مبكرة في الثاني من فبراير شباط في محاولة لنزع فتيل الازمة. وتبقى ينجلوك رئيسة وزراء مؤقتة.

وسعى سوتيب إلى دعم الجيش المؤثر لكن ذلك لم ينجح حتى الآن. واطاح الجيش التايلاندي الذي كثيرا ما يلعب دورا في سياسة البلاد بشقيق ينجلوك تاكسين شيناواترا عندما كان رئيسا للوزراء في عام 2006.

وقال سوتيب للصحافيين «سنسير حتى يفوق عدد الأشخاص الذين ينضمون إلينا عدد أولئك الذين انتخبوا ينجلوك. سنسير حتى ينضم إلينا الجيش والموظفون في نهاية المطاف.»

ويدور الصراع السياسي المستمر في تايلاند منذ ثماني سنوات حول تاكسين وهو قطب اتصالات سابق يتمتع بشعبية جارفة بين ابناء الطبقة الريفية من الفقراء بسبب السياسات التي انتهجها حين كان في سدة الحكم.

وحققت ينجلوك فوزا ساحقا في الانتخابات عام 2011 كما أن حزبها بويا تاي في وضع جيد يسمح له بالفوز مرة أخرى بسبب دعم تاكسين في المناطق الريفية كثيفة السكان في شمال وشمال شرق البلاد.

واختار تاكسين أن يعيش في المنفى بعد فراره عام 2008 قبل أن يحكم عليه بالسجن لإساءة استغلال السلطة في محاكمة يقول انها ذات دوافع سياسية.

وفضلا عن معارضة المؤسسة الملكية والجيش لتاكسين يرى بعض الاكاديميين انه شخص فاسد ينتهك حقوق الإنسان في حين يشعر ابناء الطبقة الوسطى بالسخط عليه ويرون ان حصيلة الضرائب التي يدفعونها تنفق على سياسات شعبية تصل إلى حد شراء الاصوات الانتخابية.

واكتسب احتجاج سوتيب زخما في بداية نوفمبر بعدما حاولت حكومة ينجلوك المضي قدما في مشروع قانون للعفو السياسي من شانه أن يسمح لتاكسين بالعودة إلى البلاد.

الكوريتان تبحثان «كاسيونغ» اليوم

طوكيو - «كونا» : أعلنت كوريا الجنوبية امس انها ستعقد محادثات على مستوى العمل مع جارتها الشمالية اليوم لبحث سبل تطوير المجمع الصناعي المشترك المقام على الحدود الشمالية لمدينة «كايسونغ».

وقالت وزارة الوحدة الكورية الجنوبية في بيان أوردته وكالة «يونهاب» للأنباء ان الاجتماع يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية وتحديث نظم المجمع الذي يعد آخر رمز للتعاون بين الكوريتين.

وذكر المتحدث باسم الوزارة كيم دو أيوي ان الاجتماع يعد فرصة جدية لتعزيز التفاهم حيال المجمع الذي يضم شخصيات عالمية من شأنها جذب الاستثمارات الاجنبية الى المجمع.

كما نقلت «يونهاب» عن مسؤولين من كوريا الشمالية قولهم ان الجولة الرابعة من اجتماع لجنة الإدارة المشتركة بين الجنوب والشمال لمجمع كايسونج الصناعية ستتم غدا في مقر المجمع.

وكانت محادثات اللجنة المشتركة للكوريتين قد انطلقت في بداية سبتمبر الماضي وتم إعادة فتح المجمع الصناعي بعد توقف دام لمدة خمسة أشهر عقب سحب كوريا الشمالية عامليها من المجمع في أبريل الماضي إثر تصاعد التوترات بينها وبين جارتها الجنوبية . وخلال تلك المحادثات وافقت الكوريتان على عقد ندوة حول «المستثمرين الأجانب المحتملين» إلا ان بيونغ يانغ ألغت هذه الخطة في وقت لاحق.

باكستان تدعو لتعزيز الأمن في أفغانستان .. مابعد الانسحاب

إسلام أباد - «كونا» : أكدت باكستان الحاجة لضمان عدم حدوث فراغ أمني في أفغانستان جراء سحب القوات الدولية منها ودعمها لعملية سلام وإعادة وفاق بقيادة أفغانية تهدف إلى إرساء الاستقرار في الدولة التي مزقتها الحروب . ونقل بيان رسمي صدر أمس عن سفير باكستان لدى الامم المتحدة مسعود خان قوله أمام مجلس الامن لدى مشاركته في نقاش بشأن الوضع في افغانستان انه «من الضروري ان تكون هناك ترتيبات لما بعد عام 2014 لتعزيز الاستقرار في افغانستان وجوارها».

وأعرب خان عن تمنياته للشعب الافغاني بالنجاح في التفاوض بشأن التحولات الاقتصادية والسياسية والامنية الصعبة قائلا ان انتخابات ذات مصداقية سيكون لها تأثير على السلم والاستقرار وان التحديات الامنية ذات الصلة يجب مواجهتها في مراحل التخطيط المبكرة. وشدد على ضرورة إبطال حلقة العنف المدمرة قائلا ان باكستان لن تنحاز إلى أي طرف او تتدخل في الشؤون الافغانية كما يجب على أي دولة عدم القيام بذلك مؤكدا ان «الشعب الافغاني يجب ان يكون لديه المساحة الاستراتيجية والسياسية المطلوبة لاتخاذ قراراته بنفسه» ومشيرا الى ان تحول أفغانستان من اقتصاد في زمن الحرب الى اقتصاد في وقت السلام سيتطلب اعتمادا أكبر على النمو . وقال خان ان رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف والرئيس الافغاني حامد كرزاي عقدا العزم على صياغة شراكة استراتيجية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية .

وأشار الى انه برغم تجديد باكستان الأوضاع القانونية للاجئين الافغان الى نهاية عام 2015 الا انها لن تتمكن في الوقت نفسه من قبول تدفقات جديدة من اللاجئين